

# راس المال الوهمي وتكاليف التبادل

## حوار فكري / الجزء الثاني

■ د. مظهر محمد صالح \*

الانتاج لتولد كلفة انتظار مقدارها صفر بسبب الاستثمار المتدفق للزمن **wolf** كما نوهنا سلفاً. وان الربح التنافسي الذاتي هو ظاهرة أساسية للتراكم الرأسمالي الفعلي او الحقيقي لمرحلي خلق القيمة وتحقيق القيمة دونما انفصال بين الانتاج والتبادل او هيمنة البنى الفوقية التبادلية على البنى التحتية الإنتاجية وجعلها دالة لها في توليد تراكم رأسمالي وقائي حقيقي او فعلي ذاتي يؤدي وظيفة حماية التوازن والاستقرار وتعجيل النمو ان صح التعبير في سوقي الانتاج والتبادل وعدهما زحالة ذاتية لخلق القيمة وتحقيقها في آن واحد دونما

تشكل التكاليف وتحدد معالمها في مراحل (خلق القيمة) على وفق المنهج الاقتصادي الكلاسيكي حصراً ما يعني ان تكاليف المنتج هي نفسها في مرحلة التبادل ولا وجود لفكرة القيمة التبادلية او المنفعة كمحدد للقيمة او ما يسمى بمرحلة (تحقيق القيمة). اي ان كلفة المنتج وقيمه تتحقق في مرحلة الانتاج ولا وجود لكلفة التبادل التي تقارب الصفر ذلك لكون الاندماج في مرحلتي بناء القيمة هو امر قائم بين خلق القيمة وتحقيق القيمة وان البنية الفوقية التبادلية ملتحمة بالبنية التحتية الممثلة بعلاقات الانتاج وقوى

\* باحث اقتصادي كبير ومستشار في رئاسة الوزراء.

ظهرت المؤسسات المؤازرة والمساندة للسوق التي تتولى خفض الكلف التبادلية وغيرها عن طريق رفع كفاءة الاسواق وتسهيل انسيابية تحديد الثمن التوازني بما فيها على سبيل المثال دور القضاء ومؤسسات تسجيل حقوق الملكية والأمن والمؤسسات الرقابية والانظمة وغيرها لتؤدي دور قاعدة المعلومات الكفاء والتصدي لارتفاع كلف المعاملات والتبادل واشاعة الحوكمة وفق مفاهيم القرن الحادي والعشرين الحالي. كما برزت الأهمية النسبية للمدرسة المؤسسية الامريكية ولاسيما الحديثة منها بزعامة دوغلاس نورث وغيره لتقريب حالة الاستقرار الاقتصادي وإدارة مشكلات تكاليف المعاملات وتشعباتها عبر دور المؤسسات وبشكل يعظم من كفاءة السوق والمنافسة والتقليل من مشكلات التراكم المطلق والمتسارع لرأس المال الاحتكاري (الحقيقي) بسبب ارتفاع مخاطر كلفة المعاملات وما يتطلبه من استحواذ على قيم الانتاج، وابقاء قطاع التبادل او قطاع (تحقيق القيمة) بمثابة القيد او البناء الفوقي الرئيس على قطاع (خلق القيمة) كبنية تحتية تمثل علاقات الانتاج وقوى

انفصال يذكر. وامتد الافتراض الصفري لكلفة المعاملات وأخذ مداه ليصبح حتى أحد الاعمدة الافتراضية للمدرسة الاقتصادية النيوكلاسيكية منذ عهد ليون فالرأس في التوازن العام والفريد مارشال وغيرهما. وظلت افتراضات المدرسة النيوكلاسيكية (المدرسة الحديثة) متشددة في إطارها النظري والتي منها فرضية التصرفات العقلانية المطلقة لأطراف العلاقة الاقتصادية والتي تتوافر لمعاملها قاعدة معلومات مطلقة وعلى وفق ما يسمى ب **Iluf noitamrofni fo tekram** لبلوغ التفضيلات المثلى للمتعاملين وأن كلفة المعاملات تقترب من الصفر لتحقيق الاستقرار والتوازن العام وتصفية السوق من السلع عند كل دورة أنتاج او دخل او ما يسمى **tekram noitpmussa gniraelc** من اجل استمرار النمو بترابط الاسواق جميعها عرضاً وطلباً عبر آلية استمرار تراكم راس المال الفعلي. ولكن مع تعقد الحياة الاقتصادية وتشابكاتها وظهور كلفة المعاملات كقيد كبير ومهم على كفاءة اتخاذ القرارات سواء المستهلكين منهم او المستثمرين، فقد

يؤشر سوى ان هناك ثمة خطر **ksir** يتمثل بظاهرة الخيار الزمني للانتظار. وان كلفة الانتظار هي من الأنماط الستاتيكي عبر الزمن **kcots** الذي أمسى بنفسه جزءاً مهماً من مركبات كلفة المعاملات ما يقتضي توافر راس مال حقيقي او فعلي يمثل المصدة الاساسية في مواجهة او امتصاص الكلفة الفرصية للانتظار الوقت. بعبارة اخرى التحسب في مواجهة الخسارة المحتملة ذلك بامتصاص الخسارة الزمنية بين انفصال مرحلة خلق القيمة (الانتاج) عن مرحلة تحقيق القيمة (التبادل). وهنا يتجسد الخطر بالخسارة المحتملة جراء تحقق ظاهرة الخزين الزمني **kcots** او الاستثار الستاتيكي عبر الزمن في تيار المعاملات كما نوّهنا سابقاً. فكل مخاطرة **ksir** تقتضي توافر راس مال حقيقي وليس راس مال وهمي لمواجهة احتمالات الخسارة بسبب تعثر التدفق الزمني **wolf** للتبادل وتحوّله الى **kcots** ونشوء كلفة للتبادل هي اكبر من الصفر حتماً. وهنا ظهرت السوق المالية لشكل اساس الفصل او التودد الذي دق بين مرحلتي الخلق القيم وتحقيق القيم وان واحدة من اعلى انواع

الانتاج. وهكذا ستظل مشكلات الرأسمالية كنظام يسعى لتحقيق التوازن من خلال العرض والطلب لبلوغ السعر التوازني كممثل للقيمة من دون دورات اقتصادية امر صعب المنال في اطار الفكر النمطي الاحادي للمدرسة النيوكلاسيكية التي غلبت افتراضاتها المجردة على التفكير الأكاديمي والتحليل الاقتصادي المدرسي حتى وقت قريب. وفي العصر النيوكلاسيكي الرقمي راهن فقد أخذت قضايا نظرية اقتصادية مهمة في مفهوم توازن السوق الرقمية، فعلى سبيل المثال أخذ قانون مارشال في العرض والطلب (لتحديد الاسعار التوازنية) في سوق التبادل مفهوماً جديداً في توازن السوق الرقمية. فالاسعار التوازنية الرقمية هي تمثل تعادل الطلب مع العرض. حيث يمثل العرض هنا احتواء جميع المشكلات بما فيها مشكلات البنية التحتية القانونية والبيروقراطية الحكومية وغيرها والنزول بها الى حدها الادنى الامثل في تدنية التكاليف من خلال تبسيط الاجراءات وشفافية اللوائح الرقابية. وهكذا وبناء على ما تقدم، يظهر ان نشوء كلفة تبادل في المعاملات لا

للمعاملات والتي تمثلها سوق التبادل او سوق تحقيق القيمة من خلال ولادة الثمن التوازني لقوى التبادل المثلثة بالعرض والطلب حيث تتحكم المنفعة الاستعمالية بدوافع تلك القوى.

### الاستنتاجات :

١- يلحظ ان رأس المال الوهمي يتحقق نظرياً وفق الرؤية الكلاسيكية عندما تكون كلفة المعاملات قريبة من الصفر وان قيمة معاملات هي رهينة بعوامل خلقها ولا قيمة تتحقق خارج نطاق الانتاج طالما ان خلق القيمة وتحقيق القيمة هما في تطابق زمني واحد ومتدفق **wolf**. وبخلاف ذلك فان كلفة الانتظار **kcots** ستولد كلفة معاملات وان الانتظار ان طال او قصر يمثل خطر **ksir** يتطلب مواجهته برأس مال حقيقي أي ان وظيفة رأس المال الحقيقي هي لمواجهة الخطر والذي يعني الخسارة التي لا بد من ان تغطي عن طريق توافر رأس المال الفعلي نفسه. وكلما زادت المخاطر بسبب انفصال مرحلتي خلق القيمة (الانتاج) وتحقيق القيمة (التبادل) فان فائض القيمة سيتحول ويتم استلابها بصورة تراكم رأس مالي فعلي او حقيقي وتحول رأس

تكاليف التبادل في الزمن الستاتيكي للمعاملات هي استثناء الفائدة المصرفية التي تفرض على ادامة الفاصل الزمني بين وحدات العجز ( طالب التمويل لسد مشكلات معاملاتهم) لمصلحة وحدات الفائض من (المودعين او طبقة المدخرين). فالسوق المالية وفرض الفائدة امست العجلة **elcihev** لدفع نشوء وتراكم رأس المال الحقيقي او الفعلي في النظام السكوني الذي يستثمر في الزمن **kcots** مقابل رأس المال الوهمي في النظام الراسمالي الديناميكي بشكله الاولي الذي يستثمر عبر الزمن **wolf** بسبب تعثر التدفق الدوري للمبادلات وانفصال ظاهرة القيم بين الخلق والتحقيق وظهور مخاطر الانتظار الزمني للمعاملة **kcots**. وهكذا فقد باتت الفائدة المصرفية بمثابة النمط والأداة التي تحول القيم من قطاع خلقها عند (الانتاج) لتصبح اداة تراكم رأس المال فعلي او حقيقي في قطاع تحقيق القيم التبادلية (سوق التبادل)، اي ان قطاع خلق القيمة او الانتاج هو حبيس قيد اسمه كلفة المعاملات الناجمة عن مخاطر ذلك الانتظار عبر الزمن حتى تتم التسوية النهائية

المنتج في حين تسمى الثانية بمنطقة تحقيق القيمة وهي منطقة التبادل. فاذا كانت كلفة التبادل تقترب او تساوي صفر فان راس مال سيكون وهيمياً وان وظيفة النقود هي تسهيل التبادل فحسب ولا قيمة الا في منطقة خلقها وإذا ما كانت التكاليف أكبر من صفر معنى ذلك ان هنالك مخاطر في منطقة التبادل او منطقة تحقيق القيمة الامر الذي يقتضي توافر راس مال حقيقي او فعلي يرتبط بوظيفة جديدة للنقود هي مخزن للقيمة.

وان من أوسع أشكال الصراع داخل معسكر راس المال هي الصراع بين أشكال راس المال الفعلي بين منطقتي (خلق القيمة وتحقيق القيمة) للاستحواذ على فائض القيمة ودرجة انتقالها من منطقة الخلق الى منطقة التحقيق وتعظيم التراكم الرأسمالي فيها والتي ولدت في نهاية المطاف مرحلة مهمة في تاريخ الرأسمالية وتركزاتها واندماجات اشكالها ومناطق القيمة فيها مثلتها مرحلة مهمة في تاريخ الرأسمالية سُميت بالرأسمالية المالية **laicnanif** **msilatipac** لتجسد احدى الأسس الاقتصادية للظاهرة الإمبريالية.

المال حقاً من الحالة الوهمية الى الحالة الحقيقية. وهنا تبدأ حقاً مرحلة تراكم رأس المال الفعلي عن طريق احلال دور لمخاطر المعاملات وتوافر قوة مالية تمثل كلفة مواجهتها ولكن بواسطة تدوير الفائض الاقتصادي وامتصاص القيمة او تحويلها من خلال نظام الأسعار وعلى وفق التعبير المدرسي الماركسي (الذي يقتضي اندماج وحدة القيمة او انفصالها بين الخلق والتحقيق).

وأخيراً تكنى القيمة بالثمن في المرحلة التبادلية من خلال العرض والطلب لبلوغ وبناء راس المال الحقيقي وتراكمه لتحقيق النمو الاقتصادي وتجديد الانتاج من خلال ترابط الاسواق جميعها تبادلياً بالعرض والطلب. وتتحدد القيمة هنا بالمنفعة وعد ذلك مصدر القيمة وليس مقدار العمل المبذول في مرحلة توافر فكرة رأس المال الوهمي الشديدة في نظريته كما تراها المدرسة الكلاسيكية بتفاصيلها المذهبية الاقتصادية المختلفة من آدم سميث وحتى كارل ماركس. ٢- في كلاسيكيات علم الاقتصاد هنالك منطقتان للقيمة، تسمى الاولى بمنطقة خلق القيمة حيث تتظافر عوامل الانتاج فيما بينها ليتحقق قيمة